

إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين

تأليف
الشيخ حاتم بن عارف العوني

ملتقى أهل الحديث
www.ahlalhdeeth.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لَكَ اللَّهُمَّ الْحَمْدُ أَجْمَعُ، حَمْدًا يُرْضِيكَ عَجْزُهُ، وَيَسْتَزِيدُكَ الْإِنْعَامَ تَقْصِيرُهُ.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.
فَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ،
وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ
حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

أمَّا بعد: فإن من أصول دعوتي في (المنهج المقترح لفهم المصطلح) الرجوع
إلى المعين الصافي للسنة النبوية وعلومها، والدعوة إلى إحياء منهج أئمة
السنة في أصول علومها وفروعها، وتنقيتها من زُكام الجهل والتقليد والعلوم
الدخيلة على الإسلام وحضارته.

ونحن اليوم مع أثرٍ جديد من آثار (المنهج المقترح)، قائم على تَبْذِ التقليد
وعلى اعتمادِ الدليل. وهو أساس الدعوة السلفية السُّنِّيَّة التي بلغت بركائها
أقطارَ الأرض، وغزت - بَعْدَتِهَا وَعَتَادُهَا مِنْ أَدَلَّةِ الْمُوحِيينَ (الكتاب والسنة)
ومنهجِ سلفِ الأُمَّة - أَعْيَى الْقُلُوبِ وَأَعْدَى النُّفُوسِ، فما برحت أن خالطت
بشاشةِ القلوب، واستلَّتْ عداواتِ النُّفُوسِ، وشرحتِ الصدورَ لما كان قد
انشرح له صَدْرُ أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم، وعلمتُ أنه الحق!

وبناءً على ذلك: فَإِنِّي لَا أُحِلُّ لِمَنْ لَمْ يَتَشَرَّبْ قَلْبُهُ وَدُمُهُ وَعِظَامُهُ الدَّعْوَةَ
السُّلْفِيَّةَ، القائمة على تَبْذِ التقليد واعتمادِ الدليل = أن يقرأ هذا البحث، فإنك
لستَ محدِّثًا قَوْمًا بِحَدِيثٍ لَا تَبْلُغُهُ عَقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ. وَأَيُّ فِتْنَةٍ
أَعْظَمَ مِنْ فِتْنَةٍ مَنْ يَرَى التَّقْلِيدَ هُوَ الدِّينَ، وَيَعُدُّ اتِّبَاعَ الدَّلِيلِ هُوَ الْبِدْعَةَ، إِذَا مَا
قَرَأَ بَحْثًا قَائِمًا عَلَى ضِدِّ مَا يَرَاهُ؟!

أقول ذلك، لأنني في هذا البحث قد ناقشت إحدى مُسَلِّمَاتِ التقليد، وسمحتُ
لنفسي أن أجعلها مسألةً قابلةً للبحث والعرض على الدليل.

فأوصلني هذا النظرُ السلفيُّ إلى تَسْفِ تلك المُسَلِّمة، وبيان أنها خطأ محضٌ،
ليس لها من الحقِّ نصيب!!

فماذا أعمل؟! إذا كان الدليلُ ينقض تلك المُسَلِّمة!!

لقد عانيتُ -أنا قبل غيري- من زعزعة الأدلة لتلك المسلمة، وكنْتُ أعالج من
آثار الإلْف العلميِّ ورسوخِ البدهيَّات الوهميَّة شدَّةً عظيمة، لم أتجاوزها إلا
بتوفيق من الله تعالى، حين صدَّقْتُ مع المنهج السلفي في تَبْذِهِ التقليدَ
واعتماده الدليلَ!

لذلك فإني لن أعجَبَ إن عالجَ غيري مثلَ تلك الشدَّةِ أو أشدَّ، بل لن أعجب
إن حال الإلْف العلميِّ ورسوخِ البدهيَّات الوهميَّة دون اقتناعه بما جاء في هذا
البحث، ولن أعجب -بعد ذلك- إن أنكره وشعَّ في إنكاره. لكن ليعلم هذا أنه
قد غلبَ عن منهجه القائم على الدليل، وأنه قد حيل بينه وبين ما يشتهي من
السموِّ عن التقليد الأعمى.

أقول هذا كُلُّه، لشدَّة ثقتي بصحَّة ما توصلتُ إليه، ولأني لم أترك سبيلاً من
سُبُل التحرِّي والتثبُّت إلا وسلكته، وكبحث نفسي بالجِلم والأناة، حتى عزمت
على نشر ما أثمره ذلك الجُهدُ والتدبُّر والاستدلالُ والتحلُّمُ والتأبُّي.

وإن كنتُ (ولم أزل) أعلم من ضعف الإنسان وجهله ما يمكن معه أن يحيف
الحيفَ العظيم، وهو يحسب أنه على الصراط المستقيم. لكن ماذا أعمل؟!
والحقُّ أمامي أراه كالشمس، والأدلةُ تتوارد تُثري على إحقاقه وإزهاق
الباطل.

ليست المسألة من مسائل العقيدة الكبار، ولا من أصول المدين العظمى،
لكنها -بحق- من أمهات مسائل علوم الحديث، إنها مسألة شروط قبول
الحديث المعنعن.

لقد ابتدأتُ التفكير في هذه المسألة، ومناقشة إحدى أكبر مسلماتها من عام
(1410هـ)، فانهارت عندي هذه المسلمة من عام (1411هـ).

لكني بقيتُ مفكّرًا متدبّرًا، لا أكاد أذكرها لأحدٍ، إلا آحادًا قلائل، حرصًا مني على زيادة التثبّت، وبغرضٍ آخر: هو التفرّع لها في بحث مُستقلّ. ولقد أعانّني -بعد ذلك- النتائج المهمة التي توصلت لها في كتابي (المرسل الخفي)، وفيها نتائج لم أسبق إلى التنصيص عليها من قبلُ أبدًا في كتب المصطلح وعلوم الحديث = فازددتُ يقينًا من صحّة ما كانت قد قادتني إليها الأدلّة التي سبق أن تنبّهت لها، وزاد عمقُ المسألة عندي، واستتارت أدلّتها في قلبي.

حتى ابتدأت إعلان ذلك في دروسي الخاصة من عام (1414هـ)، ثم أعلنتها في محاضرة عامة في مسجد من مساجد مدينة جدّة سنة (1418هـ)، وسجّلت المحاضرة في شريطين، وانتشرت انتشارًا واسعًا، وتواردت عليّ الأسئلة والاستفسارات والاستشكالات. ثم عُدتُ إلى بسطها في دروسي في شرح كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث عام (1420هـ)، وسجّلت في ثلاثة أشرطة، شرّقت وغرّبت بين طلبة العلم المهتمّين بعلوم السنة.

وقد تكرّر إليّ الطلبُ بنشر بحثي في هذه المسألة مطبوعًا، وما كنت أوخّره إلا طلبًا للتفرّع له. فما أن أنعم الله عليّ بذلك، حتى عاجلت أوراقِي وبطاقاتي، كاتبًا هذا البحث المختصر، في هذه المسألة المهمّة. ومما عاجلني بإخراج بحثي هذا، أني مع ما أتوقّعه من تشنيع بعض المقلّدين عليّ فيه، إلا أني ضنينٌ بنسبة نتائجه إليّ، معتزٌّ بما توصلت إليه فيه، لأنني لا أعلم أحدًا من قرون متطاولة قد أفصح بما ذكرته، ولا قرّر ما حرّته. وقد ابْتُلينا في هذا الزمان بما يسمّى بـ (السرقات العلمية)، وقد كنت أحدَ ضحاياها في يوم من الأيام¹، فلم أر أن السكوت يسعني، وأنه من الواجب عليّ النهي عن منكر لبسِ ثوبي الزور، والزجر عن تشييع المرء بما لم يُعطأ!!! خاصّةً بعد انتشار أشرطة المحاضرات من سنوات، كما سبق.

¹ ولن أذكر تفاصيل ذلك حتى حين!!!

ولا أشك أن القارىء الكريم قد عَرَفَ بعضَ تفاصيل المسألة، وما هي المسلمة التي نقضتها، إما من خلال الأشرطة المشار إليها، أو من خلال عنوان هذا البحث.

فالحديث المعنعن (وهو الحديث الذي يرويه الراوي عن يروي عنه بلفظ: (عن)، قد تُقَلُّ أن في شروط قبوله خللاً، بسبب أن لفظ (عن) لا يدلُّ على الاتصال في اللغة، والاتصال -كما لا يخفى- أحد أهمِّ أركان قبول وصحة المنقولات من الأحاديث والآثار.

وأوَّلُ من أثار هذه المسألة هو الإمامُ مسلمٌ في مقدِّمة صحيحه، عندما عقد لهذه المسألة فصلاً خاصاً في تلك المقدِّمة. وذكر مسلمٌ في ذلك الفصل أن أحدَ الجهلةِ الخاملِ الذُّكْرِ قد عَرَضَ لشروط قبول الحديث المعنعن، مُضيقاً شرطاً زائداً عمَّا عليه أهلُ الحديث قاطبة، ألا وهو شَرْطُ: أن تَقِفَ على ما يدل على السماع واللقاء ولو مَرَّةً واحدةً في حديث كُـلِّ راويين متعاصرين. فشنَّ عليه مسلمٌ لذلك غارةً شديدةً، مُبيِّناً أنه مخالفٌ للإجماع، وأن قوله هذا مبتدع مستحدث.

وبعد الإمام مسلم سكت العلماء عن إثارة هذا الخلاف، حتى جاء القاضي عياض (ت 544هـ)، فنسب ذلك الشرط الزائد، (الذي بدَّعه مسلم ونقل الإجماع على خلافه) إلى الإمام البخاري وشيخه علي بن المديني وغيرهما. ومن هنا تحوَّلت المسألة تحوُّلاً خطيراً، حيث تبَّنى ابنُ الصلاح (ت 643هـ) الرأي المنسوب إلى البخاري. وتتابع العلماء على ذلك، حتى هذا العصر. بل صَنَّفَ أحدُ العلماء كتاباً منفرداً في ترجيح المذهب الذي تُسبب إلى البخاري على مذهب مسلم، وهذا العالم هو أبو عبدالله محمد بن عمر بن محمد الفهري الشهير بابن رُشيد السبتي (ت 721هـ)، وذلك في كتابه (السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن).

وكتب أحدُ الباحثين المعاصرين بحثًا لنيل درجة الماجستير في الموضوع ذاته، وبالنتيجة ذاتها. وهو بحث جيّد، لولا أنه سلّم لتلك المسلّمة، وهي إثبات نسبة شرط العلم باللقاء إلى البخاري وغيره من أئمة الحديث. أعني كتاب (موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللُّقْيَا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين)، لمؤلّفه خالد منصور عبدالله الدريس.

ومع أن هذا البحث الأخير قد طُبِع عام (1417هـ)، ومع أنني قد كنت انتهيتُ قبل طباعته من ترجيح عدم صحّة نسبة شرط العلم باللقاء إلى البخاري وإلى غيره من تُقَاد الحديث = إلا أن اطلاعي عليه بعد ذلك لم يزدني من ترجيحي السابق ذكره إلا يقينيًا، لأن ذلك البحث، وكتاب ابن رُشيد قبله، وكتب المصطلح عمومًا بعد القاضي عياض، لم تكن تتعرّض لأصل المسألة، وهي: (ما مدى صحّة نسبة ذلك الشرط إلى البخاري)، وإنما كان هَمُّ الجميع

الترجيح بين مذهب البخاري (في حُسابانهم) ومذهب مسلم!!!
ومن هذا التسليم أتى الجميع!!!

ومن مناقشة تلك المسلّمة وُقِفْتُ إلى الصواب (بحمد الله تعالى)!!
وعرضت هذا البحث تحت ست مسائل:

المسألة الأولى: تحريرُ شَرْطِ البخاري (المنسوب إليه)، وشَرْطِ مسلم، وشَرْطِ أبي المظفر السمعاني.

المسألة الثانية: نسبة القول باشتراط العلم بالسماع إلى البخاري (تاريخها، ودليلها، ومناقشة الدليل).

المسألة الثالثة: الأدلّة على بطلان نسبة اشتراط العلم باللقاء إلى البخاري وغيره من العلماء.

المسألة الرابعة: بيانُ صواب مذهب مسلم وقُوّة حُجّته فيه.

المسألة الخامسة: أثر تحرير شرط الحديث المعنعن على السنة النبويّة.

المسألة السادسة: الردّ على آخر شُبّهتين.

وإني من خلال هذه المسائل، وما تَضَمَّتُهُ من عَرَض، لأرجو أن أكون قد
نصحتُ للسنّة النبويّة، ولطلبة علومها، وللمسلمين عموماً.
وأذكرُ كُلَّ قارئٍ لهذا الكتاب أن ينصح لنفسه، بحُسن القراءة، وتمام
التَّفَهُم¹، والتجُرُّد من الإلف العلميّ، والتحرُّر من قيود التقليد. وأن يُقبل على
القراءة وهو مستعدُّ لتغيير أيِّ اعتقادٍ سابقٍ دَلَّه الدليلُ على بُطلانه، لا أن
يُقبل جازماً بخطأ الكاتب، باحثاً عن العثرات، راغباً في اكتشاف الزلات. وأن
يحرص على مخالفة سَنَنِ الذين في قلوبهم زيغ، فلا يَتَّبِع المتشابهة، بل يردُّ
المتشابهة إلى المُحَكَم. وعليه بعد ذلك من واجب إحسان النيّة، وحمَل الكلام
على أفضل مَحَامِله، وعلى الصواب ما أمكن = ما يَأْتِم بعدم قيامه به.
فإن خالف أحدُ هذه الأخلاق، فليعلم أنه أوّل مخذول، فالحق أبلج، والدين
محفوظ، فلن ينفعه أن يشنَّع على الحق، ولا أن يسعى في تخريب علوم
الدين.. ولا بأي حُجَّة، ولو ركب كل مركب، فليُرخ وليمسترخ!!!
أسأل الله تعالى لي وللقرءاء علماً نافِعاً، وعملاً صالحاً مُتَقَبَّلاً، وخاتمةً حسنة.
وإلى مسائل البحث:

¹ وأنصح القارئ المبتغي للحق، بما نصح به شيخ الإسلام ابن تيمية أحد مُتَاطِرِه، بقوله له: ((المعاني الدقيقة تحتاج إلى إصغاءٍ واستماعٍ وتدبُّرٍ)). العقود الدرّية لابن عبد الهادي (72).

المسألة الأولى

تحريز شَرْطِ البخاري (المنسوب إليه)، وشَرْطِ مسلم، وشَرْطِ أبي المظفر السمعاني

أولاً: تحرير الشرط المنسوب إلى البخاري:

نسب عامّة أهل العلم ممّن جاء بعد القاضي عياض (ت 544هـ) -أخذًا من القاضي عياض- إلى البخاري أنه يخالف مسلمًا في الحديث المعنعن، وأنه لا يكتفي بالشرط الذي بيّنه مسلم في صحيحه، بل يُضيف شرطًا زائدًا عليه. ثم اختلفوا في ذلك:

- فذهب ابنُ رُشيد السبّتي (ت 721هـ) في كتابه (السّنن الأبين) إلى أن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة مثل مسلم، بل لا يكتفي أيضًا بما يدل على اللقاء بين الراويين، وإّما يشترط أن يقف على ما يدلّ على السماع. مُعللاً ذلك -مع تصريحه بعدم وقوفه على نصّ صريح فيه من البخاري- بأنّه الأليق بتحرّي البخاري، إذ هو الأقرب إلى الصواب (في رأي ابن رُشيد)، لأنّه كم من تابعيٍّ لقي صحابيًا وما سمع منه شيئاً¹.

- وذهب ابنُ رجب الحنبلي (ت 795هـ) في شرحه لعلل الترمذي إلى أن الإمام أحمد وأبا زرعة وأبا حاتم الرازيين يشترطون العلمَ بالسماع، بخلاف البخاري وابن المدينة، فإنّ المَحْكِيَّ عنهما (كما يقول ابن رجب) الاكتفاء باللقاء².

* وأيدَ ابنَ رجب في ذلك صاحبُ كتاب: (موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المعاصرين)، ألا وهو خالد الدريس. محتجًا بأقوالٍ للبخاري فيها أنه اكتفى بمطلق اللقاء للدلالة على

¹ السنن الأبين (54-55).
² شرح علل الترمذي لابن رجب (2 / 592).

الاتصال، وبأن مسلماً نصّ في ردّه الذي في مقدّمة صحيحه أنه يرُدُّ على من كان يشترط اللقاء، ولم يذكر مسلّم اشتراط السماع¹.

ومع أن ابن رُشيد تشدّد ذلك التشدّد إلاّ أنه عاد في آخر كتابه المذكور إلى الاكتفاء بالمعاصرة (دون العلم بالسماع أو اللقاء)، لكن مع قُوّة القرائن الدالّة على السماع، كرواية المخضرم عن الصحابة². إلا أن ابن رُشيد لم ينسب هذا التّخفّف إلى البخاري صراحة، وإنما عرضه وكأنه رأي له قاله بناءً على نظره الخاصّ.

ووافق العلاءيُّ في ذلك كلّ ابن رُشيد، في كتابه (جامع التحصيل)³. وأيدّهما في ذلك خالد الدريس صاحبُ الدراسة الآنفه الذكر، لكن مع نسبة ذلك التّخفّف إلى البخاري، وأنه شَرَطُه. معتمداً في صحيح نسبه إلى البخاري على نُقولٍ عنه، تدلّ على اكتفاء البخاري بالمعاصرة مع قرائن تُقوّي احتمالَ وُقوع اللقاء⁴.

- وهناك قولٌ آخر في تحرير شرط البخاري المنسوب إليه، وهو أنه شرطُ للبخاري في كتابه (الجامع الصحيح)، لا في أصل الصّحّة. أي أنه تشدّد في صحيحه، فاشتراط العلم باللقاء (أو السماع)، مع كونه خارجَ الصحيح لا يشترط ذلك الشرط. أو كما عبّر بعض أهل العلم عن ذلك بقوله: إن هذا الشرط شرط كمال، لا شرط صّحّة⁵.

ونخلص من هذا: أن شرط البخاري في الحديث المعنعن، بعد السلامة من وصمة التدليس، اختلفَ فيه إلى أربعة أقوال:

الأول: أن البخاري يشترط أن يقف على ما يدل على السماع نصّاً.

الثاني: أن البخاري يشترط أن يقف على ما يدل على اللقاء.

¹ موقف الإمامين لخالد الدريس (108-114).

² السنن الأبين (150-151، 151-152).

³ جامع التحصيل للعلاءي (120-121).

⁴ موقف الإمامين لخالد الدريس (141-157).

⁵ انظر: إختصار علوم الحديث لابن كثير (1/169)، ومحاسن الاصطلاح للبليقيني (224)، والموقظة للذهبي -تتمات أبي عُدة في آخرها- (137-138)، والنصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبدالمنان لكتب الأئمة الرجيحة للألباني (19-26).

الثالث: أن البخاري يشترط أن يقف على ما يدل على اللقاء، وأنه يكتفي بالمعاصرة أحيانًا إذا وُجدت قرائن قويّة تدل على اللقاء والسماع.

الرابع: أن البخاري يشترط أن يقف على ما يدل على اللقاء أو السماع في كتابه الصحيح، ولا يشترط ذلك للقول بالاتصال خارج كتابه.

ملاحظة: لم يتنبّه ابنُ رُشيد والعلائي والدريس إلى أنهم بميّلهم إلى الاكتفاء بالقرائن القويّة قد نسفوا ما ذهبوا إليه من تقوية اشتراط اللقاء أو السماع، إذ من أين لهم أن مسلمًا لم يكن مراعيًا لمثل تلك القرائن؟! حتى يجعلونه مخالفًا للبخاري!!!

بقي أمرٌ آخر يتعلق بتحرير شرط البخاري المنسوب إليه: وهو: ما هو حكم الحديث المعنعن الذي لم يتحقق فيه العلم باللقاء أو السماع عند البخاري بناءً على هذا الشرط المنسوب إليه، هل يُحكم بانقطاعه؟ أم يُكتفى بالتوقّف عن الحكم له بالاتصال؟

لازمُ هذا الشرط المنسوب إلى البخاري، ومقتضى دليله: أنه لا يُجزم بانقطاع الإسناد الذي لا يتحقق فيه شرط العلم باللقاء، وإثما يُكتفى بالتوقف، لأن اشتراط العلم باللقاء إنما توجّه عند القائلين به لاحتمال عدم اللقاء، لا لتحقق عدم اللقاء، فإذا لم نعلم باللقاء يقينًا، يبقى احتمال اللقاء واحتمال عدمه احتمالين متساويين، فالتوقّف حينها هو الواجب¹.

وهذا هو ما نصّ عليه مسلم في نقله لمذهب مخالفه، حيث ذكر مذهبه في الحديث المعنعن بين المتعاصرين اللذين لم يُعلم لقاؤهما، ثم قال في حكم هذا الحديث عند ذلك المخالف: ((وكان الخبر عنده موقوفًا، حتى يرد عليه سماعه منه لشيءٍ من الحديث، قلّ أو كثر..)).²

¹ انظر السنن الأبين لابن رُشيد (45).
² صحيح مسلم (29)، وانظر السنن الأبين لابن رُشيد (45).

وهذا هو ما نصَّ عليه ابن القطان الفاسي (ت 628هـ) أيضًا، ونسبه إلى البخاري وعلي بن المديني، حيث قال في الحديث المعنعن الذي لم يُعلم انتفاء اللقاء بين روايته: ((فإن الحكم فيه أن يُحكم له بالاتصال له عند الجمهور، وشرط البخاري وعلي بن المديني أن يُعلم اجتماعهما ولو مرَّةً واحدة، فهما -أعني البخاري وابن المديني- إذا لم يعلما لقاء أحدهما للآخر لا يقولان في حديث أحدهما عن الآخر: منقطع، وإنما يقولان: لم يثبت سماع فلان من فلان.

فإذن ليس في حديث المتعاصرين إلا رأيان: أحدهما: هو محمول على الاتصال، والآخر: لم يُعلم اتصال ما بينهما. فأما الثالث: وهو منقطع، فلا فاعلم ذلك، والله الموقِّق))¹.

أما الذهبي فتعقَّب ابن القطان بقوله: ((بل رأيهما دالُّ على الانقطاع))². قلت: لكن لازم المذهب، ونصَّ مسلم في مقدمته، كلاهما يؤيدان ما ذكره ابن القطان، كما سبق. أمَّا موقف الذهبي فغريب مضطرب، لأنَّه يصح نسبة اشتراط العلم باللقاء إلى البخاري، وهذه النسبة إنما تصح على المذهب الذي ذكره ابن القطان هنا، لا على ما اختاره الذهبي.. كما سيأتي شرحه مستقبلاً³.

ثانيًا: تحرير شرط مسلم:

¹ بيان الوهم والإيهام لابن القطان (2 / 576).
² نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام (84 رقم 16).
³ انظر ما سيأتي (42- 43).

لقد أبان مسلمٌ عن رأيه في مقدّمة صحيحه بصراحةٍ، حيث قال: ((ذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديمًا وحديثًا: أن كل رجلٍ ثقةٍ روى عن مثله حديثًا، وجائزٌ ممكنٌ له لقاءه والسماعُ منه، لكونهما جميعًا كانا في عصرٍ واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام = فالرواية ثابتة، والحجّة بها لازمة. إلا أن يكون هناك دلالةٌ بيّنةٌ أن هذا الراوي لم يلقَ من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئًا. فأما والأمرُ مُبهمٌ، على الإمكان الذي فسّرنا = فالرواية على السماع أبدًا، حتى تكونَ الدلالةُ التي بيّنا))¹.

ويقول في موطنٍ آخر: ((وإنما كان تَفَقُّدُ من تَفَقَّدَ منهم سماعَ رواةِ الحديث ممن روى عنهم = إذا كان الراوي ممن عُرف بالتدليس في الحديث وشُهر به، فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقّدون ذلك منه، كي تنزاح عنهم عِلَّةُ التدليس. فمن ابتغى ذلك من غير مُدَلِّسٍ، على الوجه الذي زعم من حكينا قوله، فما سمعنا ذلك عن أحدٍ ممن سمينا ولم نُسمِّ من الأئمة))². ويقول في تقديمه لمقالة صاحب المذهب المخالف له: ((أن كل إسنادٍ لحديث فيه فلانٌ عن فلان، وقد أحاط العلم بأنهما كانا في عصر واحد، وجائزٌ أن يكون الحديثُ الذي روى الراوي عن روى عنه قد سمعه منه وشافه به. . .))³.

وقال عقب ذكره لأمثلةٍ للأسانيد الصحيحة مع عدم العلم بالسماع: ((إذ السماعُ لكل واحدٍ منهم ممكنٌ من صاحبه غير مستنكر، لكونهم جميعًا كانوا في العصر الذي اتفقوا فيه))⁴.

فمن خلال هذه النقول يتبيّن أن الإمامَ مسلمًا كان يشترطُ لقبول الحديث المعنعن ثلاثة شروط:

¹ صحيح مسلم (29-30).
² صحيح مسلم (33).
³ صحيح مسلم (29).
⁴ صحيح مسلم (35).

الأول: المعاصرة.

الثاني: أن لا يكون الراوي الذي عنعن مدلسًا (ممن تُردُّ عنعتهم بذلك).

الثالث: أن لا يكون هناك ما يدل على عدم السماع.

فأما الشرطان الأولان فظاهران لا خلافَ فيهما ولا غموض، وأمّا الشرط الثالث فقد وقع فيه خلاف، ويحتاج إلى بيان.

لقد صرّح مسلمٌ بهذا الشرط عندما قال -كما سبق-: ((إلا أن يكون هناك دلالة بيّنة أن هذا الراوي لم يلقَ من روى عنه أو لم يسمع منه شيئًا)). فهذا نصٌّ صريحٌ أن المعاصرة قد تحصل بين الراويين، لكن يمنع من الحكم بالاتصال -عند مسلم- وجودُ دلالةٍ واضحةٍ تنفيه وتمنعه.

فما هو مقصود مسلم بـ (الدلالة البيّنة)؟

لا شك أن الراوي لو تقي عن نفسه السماع ممن عاصره، أو علمنا من أخبارهما أنهما لم يجتمعا في بلدٍ واحد قطّ، ولا كانت بينهما مكاتبة أو إجازة = فإن هذه من أبين الدلائل على عدم الاتصال. وحينها فلن يحكم مسلم بالاتصال، على ما يقتضيه كلامه الصريح في ذلك، وعلى ما نصّ عليه ابن رُشيد السبتي أيضًا¹. بل هذه الحالة لا تحتاج إلى تنصيص، لأن شرط الاتصال الذي يشترطه مسلم هنا قد تيقنا من عدم تحققه، وأصبح انتفاؤه واضحًا، لا قيمة معه من اشتراط المعاصرة وعدم التدليس.

لكن هناك دلائل بيّنة عند أهل الحديث غير تلك الدلائل اليقينية، مثل بُعد البلدان، أو إدخال الوسائط، ونحو ذلك من القرائن التي تشهد لعدم السماع وتُغلبُ عدم حصوله.

فهل هذه الدلائل تدخّل في (الدلالة البيّنة) التي ذكرها مسلم؟

الظاهر والأصل دخولها فيها، لأنها داخلة في معنى ما ذكره مسلم.

ويؤكد مراعاة مسلم لهذه القرائن أمور:

¹ السنن الأبين (67- 68).

الأول: صريحُ كلامه، وذلك في قوله بعد ذكره (الدلالة البيّنة):
(فأمّا والأمر مبهم، على الإمكان الذي فسّرنا، فالرواية على السماع أبدًا،
حتى تكون الدلالة التي بيّنا)).

فتأمّل قوله: ((والأمر مبهم))، وما تدل عليه من أن الحكم بالاتّصال بين
المتعاصرين إنما يقول به مسلم عندما لا تكون هناك مرجّحات وقرائن تميل
بكفّة المسألة إلى عدم السماع، إذ لو كانت هناك مثل تلك المرجّحات
والقرائن لم تُوصفِ المسألة بأن الأمر (أي أمر الاتصال) فيها مبهمٌ.
ثم يؤكّد مسلمٌ أنه كان يراعي القرائن التي تحتفُّ برواية المتعاصرين، فإما
أن تؤيدَ احتمال السماع أو أن تُضعِفَ احتمالَه، وذلك في قوله: ((أن كل
إسنادٍ لحديثٍ فيه فلانٌ عن فلان، وقد أحاط العلمُ بأنهما قد كانا في عصر
واحد، وجائزٌ أن يكون الحديث الذي روى الراوي عن روى عنه قد سمعه منه
وشافهه به..)).

فَتَبَّهَ إلى أنه ذكر المعاصرة، ثم أضاف إليها شرطاً آخر، وهو جواز السماع
وإمكانه، وهو يعني عدم وجود قرائن تُبعد احتمال اللقاء.
نعم هناك قولان آخران لمسلم لا يدلان على اشتراط إمكان اللقاء، وهما
مقدّمة كلامه الأول، عندما قال: ((وجائزٌ ممكن له لقاءه والسماع منه،
لكونهما جميعًا كانا في عصر واحد))، وقوله: ((إذ السماع لكل واحدٍ منهم
ممكن من صاحبه غير مستنكر، لكونهم جميعًا كانوا في العصر الذي اتفقوا
فيه)).

لكن هذين القولين المجملين لا يقضيان على النصين المبيّنين السابقين،
خاصة وأن أحدهما جاء استثناءً في آخر كلامه الأول، كما سبق.

الثاني: تطبيقاتٌ لمسلم تدل على مراعاته للقرائن:

ولها عدّة أمثلة، سنأجلُّها إلى موطنٍ لاحقٍ¹. وسأكتفي منها هنا بمثال واحدٍ:

¹ انظر ما يأتي (73، 74، 75).

لقد تجنّب الإمام مسلم الإخراج للحسن البصري عن عمران بن حصين رضي الله عنه في صحيحه خوفاً من عدم تحقق السماع بينهما، مع أن الحسن البصري وُلد سنة (21هـ)، وتوفي عمران بن حصين سنة (52هـ أو 53هـ). فالحسن معاصرٌ لعمران زيادةً على ثلاثين عامًا، ساكنٌ الحسنٌ خلالها عمران بين حصين في بلد واحد (هو البصرة) خمس عشرة سنة. ثم إن عمران بين حصين رضي الله عنه كان أحدَ فقهاء الصحابة الذين بعثهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه لتعليم الناس بالبصرة، فكان عمران بن حصين بذلك متصدّرًا للتعليم في بلد الحسن البصري، ولم يكن منعزلًا أو محجوبًا بإمارة أو ولاية. ومع ذلك كلّه يقول الحاكم في (المستدرک) عقب حديث للحسن عن عمران رضي الله عنه: ((حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه بطوله. والذي عندي أنهما لم يُخرجا من ذلك خشية الإرسال. . .))¹.

وقال في موطن آخر، مُصَرِّحًا بأنَّ للشيخين قولاً في هذه المسألة ينقله الحاكم عنهما: ((لم يُخرج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج في هذه الترجمة حرفًا، وذكر أن الحسن لم يسمع من عمران، والذي عندي أن الحسن سمع من عمران))².

فلمَ خشيةَ مسلمٍ الإرسال، مع تحقق المعاصرة الطويلة؟!

الثالث: نصٌّ على مراعاة مسلم للقرائن غيرٌ واحدٍ من العلماء:

يقول ابن القطان الفاسي (ت 638هـ) في (بيان الوهم والإبهام)، متحدّثًا عن أن إدخال الوسائط بين الراويين يدل على عدم السماع، عند عدم تصريح أحدهما بلقائه الآخر في رواية أخرى: ((ويكون هذا (يعني: الإنقطاع) أبين في اثنين لم يُعلم سماعُ أحدهما من الآخر، وإن كان الزمانُ قد جمعهما. وعلى هذا المحدّثون، وعليه وضعوا كتبهم: كمسلم في كتاب (التمييز)، والدارقطني في (علله)، والترمذي، وما يقع للبخاري، والنسائي، والبزار، وغيرهم ممن لا

¹ المستدرک (1/ 29).
² المستدرک (4/ 567).

يُحصى كثرة: تجدهم دائبين يقضون بانقطاع الحديث المعنعن، إذا رُوي بزيادة واحدٍ بينهما))¹.

ويقول العلائي في (جامع التحصيل)، في سياق ذكره لمذاهب العلماء في الحديث المعنعن: ((والقول الرابع: أنه يُكتفى بمجرد إمكان اللقاء، دون ثبوت أصله. فمتى كان الراوي بريئاً من تُهمة التدليس، وكان لقاؤه لمن روى عنه بالعننة ممكناً من حيث السنن والبلد = كان الحديث مُتصلاً، وإن لم يأتِ أنهما اجتمعا قط. وهذا قول الإمام مسلم، والحاكم أبي عبدالله، والقاضي أبي بكر الباقلاني، والإمام أبي بكر الصيرفي من أصحابنا. وقد جعله مسلم (رحمه الله) قولَ كافة أهل الحديث))².

فهذان عالمان يُتصَّان على مراعاة الإمام مسلم للقرائن، فذكر الأول: قرينة إدخالِ للوسائط³، وذكر الثاني: قرينة بُعْدِ البلدان بين الراويين.

ويزيد قول هذين الإمامين قوّةً أمران:

- أن ابن القطان معتمداً في نقله لمذهب الإمام مسلم على كتاب له قد فُقد أغلبه، وهو كتاب (التمييز). فعند ابن القطان زيادة علم، ليس لدينا منها إلا اليسير.

- وأن العلائي ممن ينصر رأي البخاري، ومع ذلك فقد أنصف مسلماً عندما نقل هذا عنه.

¹ بيان الوهم والإيهام لابن القطان (2 / 416).

² جامع التحصيل (117).

³ وانظر موقف الإمامين لخالد الدريس (350 - 353).

ومع أنني ما كنتُ أحسب أن أحدًا سيشكُّ في أن إمامًا مثل مسلم (في تقدِّمه وجَهَبَدَتِهِ) كان مراعيًا للقرائن الشاهدة للسمع أو عدمه، لأن مراعاة هذه القرائن أمرٌ لا يخفى على طلبة الحديث في زماننا، فكيف بأحدِ أئمة العصر الذهبي للسنة؟! = لكني أقول أخيرًا: هل يتصوَّرُ أحدٌ أن ناقدًا من النُّقاد (دون مسلمٍ في العلم، فضلًا عن مسلم) كان يكتفي بالمعاصرة مطلقًا، دون نظريٍّ منه إلى القرائن أبدًا؟! وهل يتصوَّرُ أحدٌ أنه لو روى راوٍ خراساني عن آخر أندلسيٍّ، أو روى يمانِيٌّ عن قوقازي حديثًا واحدًا معنعنًا، مع روايته عنه أحاديث أخرى بواسطة راوٍ أو راويين فأكثر، وكان الحديث الأول (الذي يرويه معنعنًا بغير واسطة) فيه نكارةٌ لا يحتملها أحدٌ من رواته = أن مسلمًا سيحكم بائصال مثل هذا الحديث!!!

فإن قيل: بَالَغَتْ في ذكر القرائن، فلا يقول أحدٌ بائصال مثل هذا الحديث. فأقول: هذا هو معنى قولكم إن مسلمًا لا ينظر إلى شيءٍ سوى المعاصرة وانتفاء التدليس، فالمبالغة منكم لا مني! وعليه فلا بُدَّ أن تُقَرَّرَ بأن لمسلمٍ نظرًا ما إلى القرائن، بل قد أقررت! يبقى أن يزعم زاعمٌ بغير دليل، وغير ناظرٍ إلى الأدلَّة المخالفة لقوله: إن تَطَرَّ مسلمٌ إلى القرائن ضعيفٌ، لا كنظر غيره من الأئمة. وكفى بحكاية مثل هذا الزعم بيانًا لبطلانه.

فإن ادَّعى دليلٌ لذلك: بأن مسلمًا أخرج أسانيد في صحيحه حُكِمَ فيها بعدم لقاء روايتها لبعضهم، فإنه يلزم على هذا الاستدلال أن يكون البخاريُّ مثل مسلم، لأنه أخرج أيضًا أسانيد حُكِمَ فيها بعدم لقاء روايتها لبعضهم¹!!

¹ انظر أمثلةً لذلك في تحفة التحصيل للعرافي (رقم 275، 426، 457، 688، 773، 790، 956 مع الحاشية، 983 مرتين، 1002، 1095، 1186).

على أن الصواب: هو أن الشيخين (البخاريّ ومسلمًا) كانا مراعيين لقرائن السماع وعدمه أتمّ مراعاة، وأمّا ما أخرجاه وحُكم عليه بعدم السماع فإنه لا يتجاوز أن يكون اختلاف اجتهادٍ بين الأئمة غالبًا، وقد يصح أن يُعتذر في بعض الأحاديث بأنهما إنما أخرجاها متابعةً أو شاهدًا لا على وَجْهِ الأصالة والاحتجاج¹، وقد يصحُّ أيضًا أن يكون إخراجُه بيانًا لعلته!! فيما إذا كان سياقُ ذكرهما له يدل على هذا المعنى.

وانظر كيف قاد اعتقادُ عدمِ مراعاة مسلم للقرائن إلى ظلْمِ مسلم (عليه رحمة الله)!! وذلك في قول ابن رجب: ((ويردُّ على ما ذكره مسلم: أنه يلزمه أن يحكم باتِّصال كل حديث رواه من ثبت له رؤيةٌ من النبي ﷺ في كل حديث رواه من ثبت له رؤيةٌ من النبي ﷺ)).²

وانظر موقف الإمامين لخالد الدريس (153-156).
شرح علل الترمذي لابن رجب (598/2).
الطبقات لمسلم (1/227).
معرفة علوم الحديث للحاكم (44).

وانظر موقف الإمامين لخالد الدريس (153-156).
شرح علل الترمذي لابن رجب (598/2).
الطبقات لمسلم (1/227).
معرفة علوم الحديث للحاكم (44).

¹ وانظر موقف الإمامين لخالد الدريس (153-156).
² شرح علل الترمذي لابن رجب (598/2).
³ الطبقات لمسلم (1/227).
⁴ معرفة علوم الحديث للحاكم (44).

000000 000 00 000000 00000000 00000000 000 :0000000 00 0000 000000 00 000000 0000 :0000 0000
 0000 00 0000 00000000 00000 00 00000000 000000 00000000 00000 00 00 !00000000000 0000 00 0000000000
 00 0000 00000000 000000 00 00000000 0000 0000 00 0000000000 00000000 0000 :00000000 !!00000000 000000
 .0000 000000 00000000 0000 000000 000000 00000 00 00000000 000000 0000 00 000000000
 000000000000 00000000 0000 000000 00 00000000 0000000000 0000 :0000 0000
 00000000 0000 00000 00 00 0000 0000000000 0000000 0000 0000000000 00000000 0000 0000 00000000 0000 :00000000
 00000 00000000 0000 0000 0000000 0000 000000 0000000 000000 0000 00000000 00000000 0000 00000000 0000 00000000 00
 :00000000
 00000 0000 0000 0000000000 00000000 0000000 00 0000 00000000 0000 0000 0000000 00 00000 0000000 00 :000000
 0000 00 0000 000000 0000000000 0000 0000 0000000 00000 0000000 0000000 .0000000000 00000000 0000 00 00000000
 000000 00 00000000 00000000 000000000 0000000 00 00000000 00000000 .00000 0000 00000000 00 0000 00000000
 0000 0000 0000000 00 00000 0000000 0000 00000 000000000 0000 0000 00000000 0000 00 000000 0000 0000000000
 000000000000000000000000
 000000000000 000000000000 000000 00000000
 000000 =000 00000000 0000000 00 0000 0000000 0000000000 00000 0000 0000000 00 00000 0000000 00 :0000000
 000000) 000000000 000000 00000000 000000 00000 (0000000000 000000 0000 00 00) 00000000 00 00000 000000 00000000
 0000000 0000 00 0000 0000000000 0000 0000 0000000 00000 0000000 0000000 0000000 .(0000 00000000 000000
 0000000000 00000000 .0000 00 0000000 00 00000 0000000 000000 000000 000000 0000000 00 000000 000000 =0000000000
 000000 00 0000000000 00000000 0000000 0000000 0000 0000 000000000 00 000000 00000000 00000000 00000000 00 00000
 .0000000000 000000 000000 00 00 0000000000 0000 00 =000000 000000 00 0000000000 000000 00000000000 000000
 0000 0000000000 000000 00000 0000000000 0000 0000 000000 00 00000 0000000 0000 00000 0000000000 00 :00000000
 0000 0000000 00000 00000000000 00 0000 000000 0000000000 000000 .0000000000 0000 0000 0000000 000000 000000000
 0000000000 0000 000000 00 00000000 0000 0000000000 0000000 00000 0000 00000000 0000 0000 0000000000 00000

...
1...

...
...

...
2...

...
...

...
...

1 انظر ما يأتي من أثر دلالة (عن) العرفية على الاتصال في ترجيح مذهب مسلم (148- 151).
2 انظر المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (1/350، 492).

الشيء الذي يميزه عن غيره من المذاهب هو أنه لا يكتفي بالبيان الواسع النطاق، بل يعمق في التفاصيل، ويحاول أن يشرح كل شيء من وجهة نظره، وهذا ما يجعله من المذاهب التي لا يمكن تجاهلها.

!!

في هذا المذهب، نجد أن المؤلف يحاول أن يشرح كل شيء من وجهة نظره، ويحاول أن يثبت صحة ما ذهب إليه من خلال الاستدلال والمنطق، وهذا ما يجعله من المذاهب التي لا يمكن تجاهلها.

!!!¹

في هذا المذهب، نجد أن المؤلف يحاول أن يشرح كل شيء من وجهة نظره، ويحاول أن يثبت صحة ما ذهب إليه من خلال الاستدلال والمنطق، وهذا ما يجعله من المذاهب التي لا يمكن تجاهلها.

في هذا المذهب، نجد أن المؤلف يحاول أن يشرح كل شيء من وجهة نظره، ويحاول أن يثبت صحة ما ذهب إليه من خلال الاستدلال والمنطق، وهذا ما يجعله من المذاهب التي لا يمكن تجاهلها.

.(

في هذا المذهب، نجد أن المؤلف يحاول أن يشرح كل شيء من وجهة نظره، ويحاول أن يثبت صحة ما ذهب إليه من خلال الاستدلال والمنطق، وهذا ما يجعله من المذاهب التي لا يمكن تجاهلها.

!!

في هذا المذهب، نجد أن المؤلف يحاول أن يشرح كل شيء من وجهة نظره، ويحاول أن يثبت صحة ما ذهب إليه من خلال الاستدلال والمنطق، وهذا ما يجعله من المذاهب التي لا يمكن تجاهلها.

في هذا المذهب، نجد أن المؤلف يحاول أن يشرح كل شيء من وجهة نظره، ويحاول أن يثبت صحة ما ذهب إليه من خلال الاستدلال والمنطق، وهذا ما يجعله من المذاهب التي لا يمكن تجاهلها.

في هذا المذهب، نجد أن المؤلف يحاول أن يشرح كل شيء من وجهة نظره، ويحاول أن يثبت صحة ما ذهب إليه من خلال الاستدلال والمنطق، وهذا ما يجعله من المذاهب التي لا يمكن تجاهلها.

..

¹ يقول ابن رُشيد عقب ذكره مذهب أبي المظفر السمعاني عن المذهب المنسوب إلى البخاري: ((وهو مذهبٌ متوسط))، ويقول: ((وهو أرجح المذاهب وأوسطها فلا تَعْلُ في شيءٍ من الأمر واقتصد كلا طَرَقَي قَصْدِ الأمور ذميماً)) السنن الأبين (52، 65).
² شرح علل الترمذي لابن رجب (2 / 586).
³ جامع التحصيل (117).
⁴ السنن الأبين (70).
⁵ البحر المحيط للزركشي (4 / 311).

مستحقين من هذا المذهب في كتابه: موقف الإمامين (137-140).
إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض -مقدمة- (307-312).
سبق العزو إلى كتبهم (15).

وانظر ردّ خالد الدريس على أصحاب هذا المذهب في كتابه: موقف الإمامين (137-140).
إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض -مقدمة- (307-312).
سبق العزو إلى كتبهم (15).

وانظر ردّ خالد الدريس على أصحاب هذا المذهب في كتابه: موقف الإمامين (137-140).
إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض -مقدمة- (307-312).
سبق العزو إلى كتبهم (15).

¹ وانظر ردّ خالد الدريس على أصحاب هذا المذهب في كتابه: موقف الإمامين (137-140).
² إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض -مقدمة- (307-312).
³ سبق العزو إلى كتبهم (15).

...: ... -
... !! ...
... (...) ...
... (...) ...
... (...) ...
... (...) ...

...: ...
...: ...
...: ...
...: ...

...: ...
... (...) ...
...: ...
...: ...

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

... () ...
 ... (()) ...
 ... (()) ...
 ...
 ... (()) ... (()) ...
 ...
 ... (()) ... (()) ...
 ... = ...
 ... !! ... ! ...
 ... !!! ...
 ... : ...
 ...
 ... = () ...
 ...
 ...
 ... (()) ...
 ...
 ...
 ...

¹ انظر ما سبق (16 - 17).

* : ((...))
...
... ! ...
...

* : ((...))
...

3. ...

* : ((...))
...
...
... ((...))

* : ((...))

* : ((...))
6. ...

...
● : ... !

* : ((...))
... ((...))

* : ((...))

9. ...

¹ جامع الترمذي (رقم 1074).
² جامع الترمذي (رقم 3846).
³ تحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي (رقم 287).
⁴ سنن النسائي (رقم 1665)، وانظر تحفة الأشراف (3/ 43-44).
⁵ تحفة التحصيل للعراقي (رقم 360).
⁶ بيان الوهم والإيهام لابن القطان (2/ 397).
⁷ العلل الكبير للترمذي (1/ 187-188).
⁸ التاريخ الكبير للبخاري (1/ 32).
⁹ انظر لسان الميزان (5/ 32).

* ... ((...)) :...
 :... ((...)) :...
 * ... ((...)) :...
 :... ((...)) :...
 * ... ((...)) :...
 :... ((...)) :...
 * ... ((...)) :...
 :... ((...)) :...
 * ... ((...)) :...
 :... ((...)) :...
 * ... ((...)) :...
 :... ((...)) :...
 * ... ((...)) :...
 :... ((...)) :...

¹ التاريخ الكبير للبخاري (3/ 283 - 284).
² شرح مشكل الآثار للطحاوي (3/ 130 - 131).
³ التاريخ الكبير للبخاري (4/ 221).
⁴ التهذيب (7/ 423).
⁵ التاريخ الكبير للبخاري (1/ 110).
⁶ التاريخ الكبير للبخاري (1/ 131).
⁷ جامع الترمذي (رقم 2530).
⁸ تحفة التحصيل للعراقي (رقم 353).
⁹ العلل للدارقطني (2/ 118 رقم 151).
¹⁰ سؤالات البرقاني (رقم 375).

مصر... ١
... ((...)) : ...

● ... (...) ...
...
: ...

* ... ((...)) : ...
... : ...
... (:) . . .
... ((...))

* ... ((...)) : ...
... ((...))

...
... ((...)) : ...
... ((...))

● ...
...
... ((...)) : ...
... ((...))⁸

¹ الثقات لابن حبان (260 /7).
² الثقات لابن حبان (244 /5).
³ المراسيل لابن أبي حاتم (رقم 373, 370).
⁴ المراسيل لابن أبي حاتم (رقم 594).
⁵ العلل لابن أبي حاتم (رقم 550).
⁶ التاريخ الكبير للبخاري (77 /4).
⁷ التهذيب (158 /4).
⁸ تحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي (رقم 336).

... ..
... ..
... .. !!

... ..
... ..
... ..

●
*
... ..

*
... ..
... ..

*
... ..
... ..

*
... ..
... ..

●
... ..

¹ التاريخ الكبير للبخاري (82 /1).
² العلل الكبير للترمذي (115 /1).
³ العلل لابن المديني (100- 101 رقم 174)، والمراسيل لابن أبي حاتم (رقم 966).
⁴ الأوسط لابن المنذر (256 /1).

- * ((...)) :...
 ... ((...))
 * ((...)) :...
 ... ((...))
 ... ((...))
 * ((...)) :...
 ... ((...))
 ...
 ● ... :...
 ... ((...))
 ... ((...))
 * ((...)) :...
 ...
 ...
 * ((...)) :...
 ...
 * ((...)) :...
 ... ((...)) :...
 ... ((...)) :...
 * ((...)) :...
 ... ((...)) :...
 * ((...)) :...
 ...
 ... ((...)) :...
 * ((...)) :...
 ...

1 العلل لابن أبي حاتم (رقم 753)، والمراسيل له (رقم 76).
 2 تهذيب الكمال (170 /22)، والتهذيب (83 /8).
 3 العلل الكبير للترمذي (622 /2).
 4 التاريخ الكبير (23 /4).
 5 مناقب الشافعي للبيهقي (542 /1)، وانظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي (1 /277 رقم 633) (2 /257 رقم 2610).
 6 أي بالكوفة قبل انتقاله إلى أرمينية، لأن سلمة بن كهيل من أقرانه.
 7 أي أن جرباً رحل إلى أرمينية، ولذلك أثبت له السماع.
 8 أي سماعاً.
 9 العلل الكبير للترمذي (691 /2).
 10 المراسيل لابن أبي حاتم (رقم 683).
 11 شرح علل الترمذي لابن رجب (594 -596).

...)) :... ..

... ((... ..

... * :... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ((... ..

... * :... ..

... ((... ..

... * :... ..

... ((... ..

1 العلل لابن أبي حاتم (رقم 306).
2 العلل لابن أبي حاتم (رقم 34).
3 سنن الدارقطني (1/ 183).
4 مشكل الآثار (7/ 429- 430 رقم 2980).
5 الموضوع لأوهام الجمع والتفريق (1/ 361).

● **المسألة الأولى:** ما هو الفرق بين التبرع والتصدق؟
الجواب: التبرع هو إعطاء الشيء بغير عوض، والتصدق هو إعطاء الشيء بغير عوض مع قصد التقرب إلى الله تعالى.

* **المسألة الثانية:** ما هي شروط صحة التبرع؟
الجواب: شروطه: 1- أن يكون التبرع بغير عوض. 2- أن يكون التبرع بغير قيد. 3- أن يكون التبرع بغير شرط.

* **المسألة الثالثة:** ما هي شروط صحة التصدق؟
الجواب: شروطه: 1- أن يكون التصدق بغير عوض. 2- أن يكون التصدق بغير قيد. 3- أن يكون التصدق بغير شرط. 4- أن يكون التصدق بغير إكراه.

* **المسألة الرابعة:** ما هي شروط صحة الصدقة؟
الجواب: شروطه: 1- أن يكون الصدقة بغير عوض. 2- أن يكون الصدقة بغير قيد. 3- أن يكون الصدقة بغير شرط. 4- أن يكون الصدقة بغير إكراه. 5- أن يكون الصدقة بغير إجبار.

● **المسألة الخامسة:** ما هي شروط صحة الصدقة الفلانية؟
الجواب: شروطه: 1- أن يكون الصدقة الفلانية بغير عوض. 2- أن يكون الصدقة الفلانية بغير قيد. 3- أن يكون الصدقة الفلانية بغير شرط. 4- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إكراه. 5- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إجبار. 6- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إكراه.

* **المسألة السادسة:** ما هي شروط صحة الصدقة الفلانية؟
الجواب: شروطه: 1- أن يكون الصدقة الفلانية بغير عوض. 2- أن يكون الصدقة الفلانية بغير قيد. 3- أن يكون الصدقة الفلانية بغير شرط. 4- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إكراه. 5- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إجبار. 6- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إكراه.

● **المسألة السابعة:** ما هي شروط صحة الصدقة الفلانية؟
الجواب: شروطه: 1- أن يكون الصدقة الفلانية بغير عوض. 2- أن يكون الصدقة الفلانية بغير قيد. 3- أن يكون الصدقة الفلانية بغير شرط. 4- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إكراه. 5- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إجبار. 6- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إكراه.

* **المسألة الثامنة:** ما هي شروط صحة الصدقة الفلانية؟
الجواب: شروطه: 1- أن يكون الصدقة الفلانية بغير عوض. 2- أن يكون الصدقة الفلانية بغير قيد. 3- أن يكون الصدقة الفلانية بغير شرط. 4- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إكراه. 5- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إجبار. 6- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إكراه.

● **المسألة التاسعة:** ما هي شروط صحة الصدقة الفلانية؟
الجواب: شروطه: 1- أن يكون الصدقة الفلانية بغير عوض. 2- أن يكون الصدقة الفلانية بغير قيد. 3- أن يكون الصدقة الفلانية بغير شرط. 4- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إكراه. 5- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إجبار. 6- أن يكون الصدقة الفلانية بغير إكراه.

¹ المراسيل لابن أبي حاتم (رقم 581).
² المراسيل لابن أبي حاتم (رقم 894).
³ أحاديث الشيوخ الثقات (رقم 718).
⁴ تحفة التحصيل (رقم 242).
⁵ العلل لابن المديني (رقم 63).
⁶ المراسيل لابن أبي حاتم - بتصرف - (رقم 642).

* (تستخدم عادةً في: (أولئك الذين يتبعون تعاليمهم)) : ((عاشقوا في الله)) .

* (تستخدم عادةً في: (أولئك الذين يتبعون تعاليمهم)) : ((عاشقوا في الله)) .

● (تستخدم عادةً في: (أولئك الذين يتبعون تعاليمهم)) : ((عاشقوا في الله)) .

* (تستخدم عادةً في: (أولئك الذين يتبعون تعاليمهم)) : ((عاشقوا في الله)) .

● (تستخدم عادةً في: (أولئك الذين يتبعون تعاليمهم)) : ((عاشقوا في الله)) .

* (تستخدم عادةً في: (أولئك الذين يتبعون تعاليمهم)) : ((عاشقوا في الله)) .

. . . : (تستخدم عادةً في: (أولئك الذين يتبعون تعاليمهم)) : ((عاشقوا في الله)) .

● (تستخدم عادةً في: (أولئك الذين يتبعون تعاليمهم)) : ((عاشقوا في الله)) .

. (تستخدم عادةً في: (أولئك الذين يتبعون تعاليمهم)) : ((عاشقوا في الله)) .

¹ المراسيل لابن أبي حاتم (رقم 493).
² المراسيل (رقم 561).
³ تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم 631, 632 بتصريف يسير).
⁴ المراسيل لابن أبي حاتم (رقم 701-703).

... () ...

!!!

... = ...

● ...

* ...

* ...

* ...

* ...

...

1 العلل الكبير للترمذي (2 / 755).
2 التاريخ الكبير للبخاري (4 / 31).
3 سؤالات الأجرى (رقم 1486).
4 المراسيل (رقم 889).
5 العلل لابن أبي حاتم (رقم 1137).
6 مسائل صالح للإمام أحمد (رقم 1017).

* ((...)) :... ((...)).
... ((...)).

* ((...)) :... ((...)).
... ((...)).

* ((...)) :... ((...)).
... ((...)).
... ((...)).
... ((...)).
... ((...)).

... ((...)).
... ((...)).

... ((...)).
... ((...)).

... ((...)).
... ((...)).

● ... ((...)).
... ((...)).
... ((...)).
... ((...)).
... ((...)).
... ((...)).
... ((...)).

¹ التهذيب (6/ 344).
² تحفة التحصيل -حاشية- (454 رقم 931).
³ جامع التحصيل (150 رقم 63).
⁴ العلل الكبير للترمذي (1/ 554- 555).
⁵ التاريخ الكبير للبخاري (2/ 105).

...
!!!

...
...

... ((...))

...
2.

...
... ((...))

...
... ((...))

...
5.

...

... !!!

...
... ((...))

... !!!

!!!

¹ التاريخ الكبير للبخاري (4 / 4).

² تاريخ أبي زرعة الدمشقي (1 / 630 رقم 1818)، وتاريخ دمشق -المطبوع: ترجمة عبدالله بن بريدة- (419).

³ التاريخ الأوسط للبخاري (1 / 240).

⁴ التاريخ الأوسط للبخاري (1 / 261).

⁵ انظر: أسد الغابة (1 / 209 - 210)، والإصابة (1 / 286)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (2 / 470).

⁶ الإحسان (6 / 259 رقم 2513).

... :
...
...
... !!!

...
... !!!
...
... !!!

... :
... ((...))

...
... = ...
... !!!
... !!!
... !!!

... !!!
... - ... - ...
... ((...))

... :
... .

¹ التاريخ الكبير للبخاري (4 / 4).

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

... ..²... .. .

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..⁴... ..

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

... ..!!!

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..!!!

¹ صحيح البخاري (رقم 4350, 4473).
² موقف الإمامين لخالد الدريس (148-149).
³ المستدرک (7/1).
⁴ ذکر أسماء التابعین للدارقطني (رقم 500).
⁵ هدي الساري (433).

...
...
...!!...
...: ...: ...
...

...: ...
!!!...: ...
...: ...
...

...: ...
...
!!!...
: ...

... (...) ...: ...
...: ...
...((...)) ...: ...
...((...))

!...
...
...
...

...: ...
...
...²...

¹ التمييز لمسلم (215).
² الثقات لابن حبان (352 / 5).

...
...¹...

...
...²...

...
... = ...
...
...:

...
...
...!!

...: ...
...
...
...:

... (...) ...
...: (...) ...
... ((...)) ...

...
...⁴...

¹ مسند الإمام أحمد - حاشية التحقيق - (5/ 73 - 74 رقم 3205).
² بيان الوهم والإيهام لابن قطان (2/ 558).
³ فتح الباري لابن رجب (3/ 201)، في كتاب الصلاة، باب (48): هل تُنْبَش قبور مشركي الجاهلية.
⁴ انظر: التاريخ الكبير للبخاري (2/ 144)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 431 - 432)، والتهذيب (1/ 416 - 417).

መጠቀሚያ ገጽ

በዚህ መጽሐፍ ውስጥ የሚገኙትን ጽሑፎች በተለይ በግልጽ ለማወቅ

ይህንን ገጽ ጽንዖት ማንበብ ይቻላል።

ግልጽ ጽንዖት፡-

ይህ መጽሐፍ በአጠቃላይ ለሁሉም ሰዎች የሚረዳውን ጽንዖት ለማወቅ የሚያስችል ነው። ለዚህም ምሳሌ ለሆነው ጽንዖት በዚህ መጽሐፍ ውስጥ ተጠቅሞ ለሚገኝበት ጽንዖት ለማወቅ ይቻላል።

ይህ መጽሐፍ ለሁሉም ሰዎች የሚረዳውን ጽንዖት ለማወቅ የሚያስችል ነው። ለዚህም ምሳሌ ለሆነው ጽንዖት በዚህ መጽሐፍ ውስጥ ተጠቅሞ ለሚገኝበት ጽንዖት ለማወቅ ይቻላል።
!!!

ግልጽ ጽንዖት፡-

ይህ መጽሐፍ በአጠቃላይ ለሁሉም ሰዎች የሚረዳውን ጽንዖት ለማወቅ የሚያስችል ነው። ለዚህም ምሳሌ ለሆነው ጽንዖት በዚህ መጽሐፍ ውስጥ ተጠቅሞ ለሚገኝበት ጽንዖት ለማወቅ ይቻላል።

!!!

!!!

ግልጽ ጽንዖት፡-

ይህ መጽሐፍ በአጠቃላይ ለሁሉም ሰዎች የሚረዳውን ጽንዖት ለማወቅ የሚያስችል ነው። ለዚህም ምሳሌ ለሆነው ጽንዖት በዚህ መጽሐፍ ውስጥ ተጠቅሞ ለሚገኝበት ጽንዖት ለማወቅ ይቻላል። (ይህን ጽንዖት ለማወቅ)

...: ...
 ...¹...²...
 ...
 ...
 ...!!...
 ...!!...
 ...³...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...!!...
 ...
 ...
 ...!!...
 ...
 ...!!...
 ...
 ...!!...
 ...
 ...!!...

¹ انظر: تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم للحاكم (281)، وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (68، 99).
² سؤالات البرذعي لأبي زرعة (674-677).
³ الموقظة للذهبي - تتمّات أبي غدة في آخرها- (138-140)، والإمام مسلم ومنهجه في صحيحه للدكتور محمد الطوالة (105-106)، والإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح لمشهور حسن سلمان (1/356-357).
⁴ الإمام مسلم ومنهجه لمشهور حسن سلمان (1/358).

... ..
... ..
... ..

!... ..

!... ..

... ..

... ..
... ..
... ..

!... ..

... ..
... ..
... ..
... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

¹ سير أعلام النبلاء (12 / 404).

... .
... .
...
... !!!

... () ... :
...
...
... !!!

... !!!
...
...
... !!!

!!!
... !!!
... !!!

!!!
... !!!

¹ تاريخ بغداد للخطيب (13 / 103).
² انظر موقف الإمامين لخالد الدريس (433).

...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...

...
 ...

...
 ...

1 صحیح مسلم (28-29).
 2 صحیح مسلم (29/1).
 3 صحیح مسلم (35/1).

מספרים מסוימים ייתנו תחושה של אבטלה, אך הם לא תמיד משקפים את המציאות. לדוגמה, מספר המועמדים למשרות יכול להיות גבוה, אך מספר המשרות עצמן יכול להיות נמוך. לכן, חשוב להסתכל על הנתונים בצורה נכונה.

בנוסף, יש להבין את ההקשר של הנתונים. לדוגמה, עלייה במספר המועמדים למשרות יכולה להצביע על כך שהחברה מחפשת אנשים טובים יותר, או על כך שהחברה מתכוונת להרחיב את צוותה.

לכן, חשוב להסתכל על הנתונים בצורה נכונה, ולהבין את ההקשר שלהם. (הנתונים הם) מספר המועמדים למשרות, מספר המשרות, והמספר של אנשים שהתקבלו למשרות. חשוב להסתכל על הנתונים בצורה נכונה, ולהבין את ההקשר שלהם.

לדוגמה, אם מספר המועמדים למשרות הוא 100, ומספר המשרות הוא 10, אז יש 10 מועמדים למשרה אחת. אם מספר המועמדים למשרות הוא 1000, ומספר המשרות הוא 100, אז יש 10 מועמדים למשרה אחת. לכן, חשוב להסתכל על הנתונים בצורה נכונה, ולהבין את ההקשר שלהם.

בנוסף, יש להבין את ההקשר של הנתונים. לדוגמה, עלייה במספר המועמדים למשרות יכולה להצביע על כך שהחברה מחפשת אנשים טובים יותר, או על כך שהחברה מתכוונת להרחיב את צוותה. חשוב להסתכל על הנתונים בצורה נכונה, ולהבין את ההקשר שלהם. !!!

לכן, חשוב להסתכל על הנתונים בצורה נכונה, ולהבין את ההקשר שלהם. !!!

בנוסף, יש להבין את ההקשר של הנתונים. לדוגמה, עלייה במספר המועמדים למשרות יכולה להצביע על כך שהחברה מחפשת אנשים טובים יותר, או על כך שהחברה מתכוונת להרחיב את צוותה. חשוב להסתכל על הנתונים בצורה נכונה, ולהבין את ההקשר שלהם.

לכן, חשוב להסתכל על הנתונים בצורה נכונה, ולהבין את ההקשר שלהם. -הנתונים הם- מספר המועמדים למשרות, מספר המשרות, והמספר של אנשים שהתקבלו למשרות. חשוב להסתכל על הנתונים בצורה נכונה, ולהבין את ההקשר שלהם.

...
!!!

! ! !

...
... :)

!!

...
...
... .

...
... :)

! -

...) -

!!

! -

! -

... !! = ...

!!!

: ...

... () ...
...
...
...
...

...)) : ...
...
...
...

...
...
...
...
...

...((...))¹

...)) : ...
...
...
...
...
...
...((...))²

... :

...
...

... () ...

¹ صحيح مسلم (33 / 1).
² صحيح مسلم (35 / 1).

:... ..

... .. !!... ..

... .. (...) ... !!... ..

... .. -... .. -

:... .. (...) ...

... .. :... .. :... .. :... .. :... .. :... .. .

... .. .

... .. ((... ..)) (:... ..)

... .. .

... .. .

... .. :... .. .

... .. :... .. (...) (...) (...)

¹ شرح علل الترمذي (2 / 588).

... () ... !! ...

... !!

... (()) ...

... !!! ...

... 3 ...

1 معرفة علوم الحديث للحاكم (34).
2 انظر: جامع التحصيل (117)، ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (224).
3 انظر السنن الأبين (57).

١. انظر: تنمّات أبي غدّة (رحمه الله) على الموقظة للذهبي (125).
 معرفة علوم الحديث للحاكم (17).
 =
 :
 !
 :
 !

!!

:
 :
 :

!!

:
 :
 :
 :
 :

!!

:
 :
 :
 :

:
 :
 :

1 انظر: تنمّات أبي غدّة (رحمه الله) على الموقظة للذهبي (125).
 2 معرفة علوم الحديث للحاكم (17).

... ((...)) ...

... : ...

... : ...

... ((...)) ...

... : ...

... ((...)) ...

...¹

... ((...)) : ...

... ((...)) : ...

... .

... ((...)) ...

... : ...

... ((...))²

... ((...)) ...

... =³ ...

... ((...)) : ...

... : ...

... ((...)) ... !

... !!

... ((...)) : ...

... : ...

¹ نسخة مكتبة عارف حكمت المحفوظة بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، رقم: 231 /74 (و /7 ب).
² انظر ما يأتي (104).
³ جامع الأصول (1/ 69).
⁴ جامع الأصول (1/ 107).

المستدرك (3/ 336).
المستدرك (1/ 401).
السنن الأبين لابن رُشيد (51).
الأصل في الإدراك عند إطلاقه في استخدامات أهل العلم: المعاصرة.
- فلما قال أبو حاتم الرازي: ((لم يدرك مكحولٌ شريحًا))، قال رشيد الدين العطار: ((لعل أبا حاتم أراد بقوله (لم يدرك) اللقاء والرؤية، وإن كان خلاف الظاهر)). تحفة التحصيل (516).
- ولما قال يحيى بن معين: ((عمرو بن الأسود العنسي أدرك عمر))، قال أبو زرعة العراقي: ((ظاهره أنه لم يسمع منه)). تحفة التحصيل (377)، وقال ذلك لأنه حمل (أدرك) على المعاصرة، واكتفاء ابن معين بقوله عنه: عاصر عُمر، فيه إشارة إلى أنه لا يصح له فوق المعاصرة شيء، وإلا لقال: (سمع) أو حتى (روى).
انظر الحاشية التي قبل السابقة.
علوم الحديث لابن الصلاح (65- 66).

1 المستدرك (3/ 336).
2 المستدرك (1/ 401).
3 السنن الأبين لابن رُشيد (51).
4 الأصل في الإدراك عند إطلاقه في استخدامات أهل العلم: المعاصرة.
- فلما قال أبو حاتم الرازي: ((لم يدرك مكحولٌ شريحًا))، قال رشيد الدين العطار: ((لعل أبا حاتم أراد بقوله (لم يدرك) اللقاء والرؤية، وإن كان خلاف الظاهر)). تحفة التحصيل (516).
- ولما قال يحيى بن معين: ((عمرو بن الأسود العنسي أدرك عمر))، قال أبو زرعة العراقي: ((ظاهره أنه لم يسمع منه)). تحفة التحصيل (377)، وقال ذلك لأنه حمل (أدرك) على المعاصرة، واكتفاء ابن معين بقوله عنه: عاصر عُمر، فيه إشارة إلى أنه لا يصح له فوق المعاصرة شيء، وإلا لقال: (سمع) أو حتى (روى).
انظر الحاشية التي قبل السابقة.
5 علوم الحديث لابن الصلاح (65- 66).
6 علوم الحديث لابن الصلاح (65- 66).

... (:) ...
... () ...
... : ...
...

... () ...
...] ...
... () ... [: ... () ...
... () ... ! ... () ...
... () ...

...
... !!! ...
...

...
... !!!

... !!! ...
...
... () ...
...
...

...
...
...

¹ التمهيد لابن عبدالبر (1/ 12 - 14).

0000000 0000 0000 00000000 00000 0000 00000 000000000 00000 0000 0000 000000000 0000 00000 0000 0000 0000

!!00000000 000000 0000 000000 000000 0000 !!000000000 00000000

00 0000000000 00 00000000 .000000000 00000 000000 000000 0000 :000000 000000000000 00 00 00000 00 00

.00000000 0000 00000 0000 0000 0000 0000 00000000 0000 00000000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000

!00000000 0000 00000 0000 00 000000000 0000 00000 0000 0000 .000000000

00000 00000 00000000 00000000 00000 00 000 0000 000000000 0000 00000000 00000 00000 00000 0000 0000 0000

.000000000 00000 00000 0000 00 0000 0000 000000 00 0000 :00000 00 00000000 000000000 00 00000000

.000000000 000000 00000000 0000 00000000 0000 00 00000 00 00000000 000000000 0000 00000 00 :00000000000

.00 00000000 00 000000 0000 000000 00000000 00000

:0000000 00000 00000000 0000 00000 00 0000000 0000 00000 0000

0000 00 00000 0((000000000 000000000 00000 000000 0000)) :0000000 00000000 0000 0000 000000000 0000 00

00000000 00 00000 0000000 00000 0000000000 0000000 0000000 00 0000000 00 0000000 00 00000 000000 000000

00000 00000 00 000000000 0000 000000 0000 000000 .0000000 00 00000000 0000 0000 0000 00 0000 00000000

0000000 00000000 0000 000000 000000 0000 00 00 000000000 00000000 0000000 00000000000 000000 0000000 0000

.00000 00000 000000 00000000 00000000 00000000000 :000000 00000 000000 0000 0000000 00000000000

000000 00000 00 0000000000 :00 00000000 00 :000000 00000000 0000 00 000000000 0000 000000 00 00 0000

00 0000 00000000000 00000 0000 0000000 0000000 00000 0000 :0000 0000000000 0000 00000 0000

.000000000 00 000000000 00 00000000 0000 0000 00000 00000000 0000

000000 0000 0000 00000000 (00) 00 0000 00000000 0000)) :00000000 000000 00 00000 00000000 0000 0000000

:(0000 00 000000 00 00000000 0000 00000) . . .00000 00000000000 0000000 0000 0000000000 0000 0000000000

.((0000 0000 00000 00000 0000 00000000000 00000000 (00) 00 00000 00000

.00000 00000000000 000000 0000 00000 0((000000000)) 00000 00 0000000 0000 0000 000000000 0000 0000 00000

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

¹ انظر التمهيد (20 / 136) (21 / 93, 202) (22 / 263) (24 / 9) والاستذكار (الطبعة القديمة 1 / 323 - 324).

...)) : (...) ...
... ..
... (...)
... = (...)
... ..
... ..
... ..
... ..

: ...

... ..
... ..

... ..
... ..

... .. (...) ...

... .. (...) ...

... .. (...) ...

... ..
... ..
... ..

!!

... ..

... ..
... ..

1 الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (2 / 21).

...
...!!!

...

...

...

...)) :

...- ...- ...

... (...)

...((...)

...

...

...

...

...

... : ... (...)

...

...!

... : ...)) :

... (...)

... : ... (...) . .

...² ...

...

¹ الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (3 / 1).

² ضبطها الشيخ أحمد شاكر بكسر الراء، على أنها مجرورة بعن. وقد كنت أميل إلى تخطئة هذه القراءة، وأرى الصواب هو أن تكون بضم الراء، خبرًا لـ (قولهم)، حتى وقفت على ما يؤكد هذا الظن، وهو نسخة خطية نفيسة، نسخت سنة (775هـ) من أصل الربيع بن سليمان، وقد ضبطت فيه الراء بالضم كما كنت أميل إليه (و / 47 أ)، فله الحمد.

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..

... ..

... ..

... ..
... ..

... ..

... ..
... ..

... ..

... ..
... ..

... ..

... ..
... ..

... ..

... ..
... ..

1 الرسالة للشافعي (رقم 1028 - 1032).
2 النكت لابن حجر (2/ 596).

... () ...
... : ...
... : ...
... : ...
... : ...

... () ...
... () ...
... () ...
... () ...
... () ...

... : ...
... : ...
... : ...
... : ...
... : ...

... : ...
... : ...
... : ...
... : ...
... : ...

!!

¹ المحدث الفاصل للرامهرمزي (رقم 539)، والكفاية للخطيب (327- 328).
² الكفاية للخطيب (328).

..... :.....
.....

..... :.....
..... !!..... !.....

!!!.....

..... (.....)
..... =.....

!!!.....

..... :..... :.....

.....

:..... :.....

..... :.....

.....

..... (.....)

.....

..... :.....

..... :.....

..... (.....)

..... (.....)

.....

...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 :...
 ...
 ...

...
 !!!...
 ...
 ...
 !!!((...))

:...
 :...
 ...
 ...

1 النكت لابن حجر (2/ 598).
 2 النكت لابن حجر (1/ 383).
 3 صحيح البخاري (رقم 5027).
 4 صحيح البخاري (رقم 2778).

...
 ...
 ...¹...

... (...) :
 ...² ... = ...
 ...
 ...
 ...

... :
 ...
 ...

... :
 ...

!!!

...
 !!!

...
 ...

...⁴...

...
 ...

¹ المراسيل لابن أبي حاتم (106-108 رقم 382-387).

² لكن إن كان شعبةً وهو راوي دليل اللقاء، هو نفسه الذي ينفي هذا اللقاء، فبماذا يُجيبُ الحافظ؟!
³ فتح الباري (8/ 694).

⁴ انظر: العلل للدارقطني (3/ 60 رقم 284)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (4/ 268، 270-271)، وموقف الإمامين لخالد الدريس (119-120).

... : ... : ... ((...))

... : ... : ... ((...))

... ((...)) : ... : ... ((...))

... : ... : ... ((...))

... : ... : ... ((...))

... : ... : ... ((...))

... : ... : ... ((...))

... : ... : ... ((...))

... : ... : ... ((...))

... : ... : ... ((...))

1 صحيح البخاري (رقم 1626).
2 التتبع للدارقطني (246- 247 رقم 107).
3 شرح مشكل الآثار للطحاوي (141 /9).
4 انظر: هدي الساري (376 - 377)، وفتح الباري (3 /569).
5 انظر: تقييد المهمل لأبي علي الغساني (2 /608 - 610)، والتعليقة السابقة.
6 صحيح البخاري (رقم 1619، 1626، 1633).
7 هدي الساري (377).
8 فتح الباري (3 /569).

!!!

... () ... ((...)) .

... : ... ((...)) .

... ((...)) : () ...

... ((...)) : ... ((...)) .

... 5.

...

... : ... !!6 ...

... : ... 7 8 9 10 11

... 12 13 14 15 .

1 التتبع للدارقطني - حاشية التحقيق - (247).

2 صحيح البخاري (رقم 3755).

3 العلل لابن المديني (50).

4 جامع التحصيل (257 رقم 640).

5 موقف الإمامين لخالد الدريس (140-151).

6 انظر ما سبق (69-70).

7 تحفة التحصيل (رقم 1186).

8 جامع التحصيل (رقم 200، 524).

9 التهذيب (3/ 120)، وفتح الباري (رقم 2072، 2128).

10 التتبع للدارقطني (رقم 29، 30، 88، 89، 90، 91).

11 تحفة التحصيل - الحاشية - (رقم 790).

12 جامع التحصيل (رقم 8).

13 فتح الباري (رقم 2877، 2878) (6/ 90-91).

14 هدي الساري (392)، وتحفة التحصيل (رقم 790).

15 الاعتبار للحازمي (رقم 473)، وانظر دفاع الحافظ في الفتح (12/ 121).

بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر :بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر =بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر :بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر :بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر :بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر .

بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر :بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر !!بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر (بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر)
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر !!!بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر :بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر .بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر !بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر !!بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر :بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر .(بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر)

بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر !!¹بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر .²بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر

بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر :بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر !بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر -بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر
بعضها غير متطابق مع بعضها الآخر :

¹ الكامل لابن عدي (4/ 204 ,232 ,306) (5/ 63 ,70) .
² معجم الصحابة للبيهقي (3/ 304-307 ,315 ,437) (5/ 44) .

...العلل للمدني (رقم 67).

:...العلل للمدني (رقم 68).

:...العلل للمدني (رقم 68).

...العلل للمدني (رقم 68).

!!!...العلل للمدني (رقم 68).

:...العلل للمدني (رقم 68).

...العلل للمدني (رقم 68).

* ((...العلل للمدني (رقم 68)).

:...العلل للمدني (رقم 68).

...العلل للمدني (رقم 68).

* ((...العلل للمدني (رقم 68)).

:...العلل للمدني (رقم 68).

* ((...العلل للمدني (رقم 68)).

...العلل للمدني (رقم 68).

:...العلل للمدني (رقم 68).

:...العلل للمدني (رقم 68).

* ((...العلل للمدني (رقم 68)).

:...العلل للمدني (رقم 68).

1 العلل لعلي بن المديني (رقم 67).
2 العلل لابن المديني (رقم 68).
3 تاريخ دمشق لابن عساکر (8/346).
4 العلل للإمام أحمد (رقم 4300).

... .
... ((...)) :...
... ((... :...))

* ... ((...)) :...
... ((...)) :...
... ((...)) :...
... ((...))

* ... ((...)) :...
... ((... :...))

* ... ((...)) :...
... ((...))

* ... ((...)) :...
... ((...)) :...
... ((...)) :...
... ((...)) :...

* ... ((...)) :...
... ((...))

¹ العلل للإمام أحمد (رقم 5264).
² العلل للإمام أحمد (رقم 5263).
³ مسائل أبي داود للإمام أحمد (322).
⁴ الإعلام بسُنَّته لمغلطاي (1/ 2 /أ).
⁵ التاريخ لابن معين (رقم 3988).
⁶ سؤالات ابن الجنيد (رقم 760).
⁷ العلل لابن أبي حاتم (رقم 82).

* ... (...) :- ... ((...)) : ... ((...)) .

...

* ... : ... ((...)) .

* ... (...) :- ... ((...)) : ... ! ... : ...

* ... ((...)) :

* ... (...) :- ... ((...)) .

¹ المراسيل لابن أبي حاتم (رقم 721).
² العلل لابن أبي حاتم (2/ 43)، وانظر موقف الإمامين لخالد الدريس (484).
³ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 359).
⁴ انظر: نصب الراية للزيلعي (1/ 90).
⁵ المراسيل لابن أبي حاتم (رقم 150).
⁶ إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (155/ب).
⁷ التوحيد لابن خزيمة (1/ 156 رقم 85، 86).

... ((...))
... ((...))

...
...

...
...
...

... ((...))
... ((...))

... ((...))
... ((...))

... ((...))
... ((...))

... ((...))
... ((...))

... ((...))
... ((...))

... ((...))
... ((...))

¹ الثقات لابن حبان (9/ 183-184).
² معرفة علوم الحديث للحاكم (45-46).
³ العلل للدارقطني (3/ 213 / ب).

* العليل الكبير للترمذي (2 / 877).
بن أبي عروبة من الأعمش شيئاً)).
وقد عبّر الإمام أحمد عن ذلك بقوله -كما في العليل ومعرفة الرجال: برواية ابنه عبدالله (رقم 4858):- (لم يسمع سعيد

العليل للدارقطني (4 / 16 ب).
التاريخ لابن معين (رقم 2801).

العليل الكبير للترمذي (2 / 877).
بن أبي عروبة من الأعمش شيئاً)).
وقد عبّر الإمام أحمد عن ذلك بقوله -كما في العليل ومعرفة الرجال: برواية ابنه عبدالله (رقم 4858):- (لم يسمع سعيد

العليل للدارقطني (4 / 16 ب).
التاريخ لابن معين (رقم 2801).

العليل الكبير للترمذي (2 / 877).
بن أبي عروبة من الأعمش شيئاً)).
وقد عبّر الإمام أحمد عن ذلك بقوله -كما في العليل ومعرفة الرجال: برواية ابنه عبدالله (رقم 4858):- (لم يسمع سعيد

العليل للدارقطني (4 / 16 ب).
التاريخ لابن معين (رقم 2801).

العليل الكبير للترمذي (2 / 877).
بن أبي عروبة من الأعمش شيئاً)).
وقد عبّر الإمام أحمد عن ذلك بقوله -كما في العليل ومعرفة الرجال: برواية ابنه عبدالله (رقم 4858):- (لم يسمع سعيد

العليل للدارقطني (4 / 16 ب).
التاريخ لابن معين (رقم 2801).

العليل الكبير للترمذي (2 / 877).
بن أبي عروبة من الأعمش شيئاً)).
وقد عبّر الإمام أحمد عن ذلك بقوله -كما في العليل ومعرفة الرجال: برواية ابنه عبدالله (رقم 4858):- (لم يسمع سعيد

العليل للدارقطني (4 / 16 ب).
التاريخ لابن معين (رقم 2801).

العليل الكبير للترمذي (2 / 877).
بن أبي عروبة من الأعمش شيئاً)).
وقد عبّر الإمام أحمد عن ذلك بقوله -كما في العليل ومعرفة الرجال: برواية ابنه عبدالله (رقم 4858):- (لم يسمع سعيد

1 التاريخ لابن معين (رقم 2801).
2 العليل للدارقطني (4 / 16 ب).
3 وقد عبّر الإمام أحمد عن ذلك بقوله -كما في العليل ومعرفة الرجال: برواية ابنه عبدالله (رقم 4858):- (لم يسمع سعيد
بن أبي عروبة من الأعمش شيئاً)).
4 العليل الكبير للترمذي (2 / 877).

... :
.

...

-
-

...

-
-
(
.)

... :
.

(
:
-
!!!
-
!!!

... :
.

... :
.

...

...

١٠١
 ١ السنن الأبين (44- 45).
 ٢ السنن الأبين (70- 71).

(١٢٢) $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$ $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$

$\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$

$\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$

!!! $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$

$\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$

$\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$

$\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$

¹ السنن الأبين (62).

00000000 000000 0000 00000000 00000000 0000 000000 0000

:0000000 00000000 00000000 0000 0000 0000 0000 0000000000 0000 000000 0000
.000000000 000000 00 0000000000 000000000 000000000 0000 000000 0000000 :0000000
.0000000 00000 000000 00000000000 000000000 0000000 00 00000 00000 00 :0000000000

:000000000 00000000 0000 00 00000000 000000000 00000 0000
.000000000 0000000 000000 000000 000000 00000 00000 000000000 00000000 0000 00000 :0000000

(00000000 00) 0000000 0000000000000 0000000 0000 0000 00 000000000 0000000 0000 000000000 0000 0000 00 0000
0000 000000000000 00 0000000 00 00000000 00 00000000 0000 0000 0000000 .00000 000000 0000 0000000000 00000
.0000000 000 000000 000000 000000 0000 00000 000000000 0000

00 000000 00000 0000 (000000 0000000 0000) 0000000 0000 0000 0000 00000 000000000 00000 000000 0000 0000
00000000000 0000000 00 0000000000 000000 0000 0000 00000000000 00000 0000 00 0000000 0000 .000000 000000

.00000 0000000 000000 0000000000
!!000000000000 0000000 0000000 000 00 000000 0000 00 000000 0000 0000
0000 00000000 0000000 000000 00000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 :0000000
.000000 000000000 000000 0000

000000 00 00000000000 0000000 00000 0000 00 0000 00 0000 00 0000 000000000 0000000 00000000 0000 0000 0000
0000000 0000000 000000 00 00000 000000 0000 0000000000 0000000 0000 0000000 00 000000 00 00000 0000 000000000
.0000000000 0000000 000000 000000 000000 0000 00000000 00000000000 00000000 00000000 0000000 00 0000000

000000 00 0000000 0000 00 0000 000000 0000 0000 0000 00000 0000 000000 0000000 0000000 00000 00000 00000
!!0000000 00 00 000000

0000 00000000 0000 00 000000000 0000 0000000 0000 000000 000000 000000 000000 000000 00000 00000 00000
!!!00 00000000000 00 0000000 0000000 0000 00 00000000000 000000 0000000000 000000 0000000000 0000000

المستويات المختلفة من التعليم العالي في مختلف دول العالم، حيث أن التعليم العالي في بعض الدول لا يقتصر على المرحلة الجامعية فقط، بل يتعدى ذلك إلى الدراسات العليا والبحوث العلمية. وهذا ما يجعل التعليم العالي في بعض الدول أكثر شمولاً وعمقاً من التعليم العالي في دول أخرى. كما أن التعليم العالي في بعض الدول يتميز بالتنوع في التخصصات والبرامج الدراسية، مما يتيح للطلاب اختيار التخصص الذي يناسبهم وفقاً لميولهم وقدراتهم. وهذا ما يجعل التعليم العالي في بعض الدول أكثر جاذبيةً وشمولاً من التعليم العالي في دول أخرى.

!!

المستويات المختلفة من التعليم العالي في مختلف دول العالم، حيث أن التعليم العالي في بعض الدول لا يقتصر على المرحلة الجامعية فقط، بل يتعدى ذلك إلى الدراسات العليا والبحوث العلمية. وهذا ما يجعل التعليم العالي في بعض الدول أكثر شمولاً وعمقاً من التعليم العالي في دول أخرى. كما أن التعليم العالي في بعض الدول يتميز بالتنوع في التخصصات والبرامج الدراسية، مما يتيح للطلاب اختيار التخصص الذي يناسبهم وفقاً لميولهم وقدراتهم. وهذا ما يجعل التعليم العالي في بعض الدول أكثر جاذبيةً وشمولاً من التعليم العالي في دول أخرى.

المستويات المختلفة من التعليم العالي في مختلف دول العالم، حيث أن التعليم العالي في بعض الدول لا يقتصر على المرحلة الجامعية فقط، بل يتعدى ذلك إلى الدراسات العليا والبحوث العلمية. وهذا ما يجعل التعليم العالي في بعض الدول أكثر شمولاً وعمقاً من التعليم العالي في دول أخرى. كما أن التعليم العالي في بعض الدول يتميز بالتنوع في التخصصات والبرامج الدراسية، مما يتيح للطلاب اختيار التخصص الذي يناسبهم وفقاً لميولهم وقدراتهم. وهذا ما يجعل التعليم العالي في بعض الدول أكثر جاذبيةً وشمولاً من التعليم العالي في دول أخرى.

المستويات المختلفة من التعليم العالي في مختلف دول العالم، حيث أن التعليم العالي في بعض الدول لا يقتصر على المرحلة الجامعية فقط، بل يتعدى ذلك إلى الدراسات العليا والبحوث العلمية. وهذا ما يجعل التعليم العالي في بعض الدول أكثر شمولاً وعمقاً من التعليم العالي في دول أخرى. كما أن التعليم العالي في بعض الدول يتميز بالتنوع في التخصصات والبرامج الدراسية، مما يتيح للطلاب اختيار التخصص الذي يناسبهم وفقاً لميولهم وقدراتهم. وهذا ما يجعل التعليم العالي في بعض الدول أكثر جاذبيةً وشمولاً من التعليم العالي في دول أخرى.

¹ انظر: جامع التحصيل للعلائي (رقم 264، 295، 328).
² انظر: جامع التحصيل (رقم 8، 200، 347).

استقرء هنا ليس استقرءاً عقلياً قطعياً، وإنما هو النوع الثاني من الاستقرء، وهو الاستقرء الناقص. وانظر

البحر المحيط للزركشي (10/6 - 11).
انظر ما سبق (34 - 35، 36 - 37).
انظر ما سبق (39 - 75).

استقرء هنا ليس استقرءاً عقلياً قطعياً، وإنما هو النوع الثاني من الاستقرء، وهو الاستقرء الناقص. وانظر
البحر المحيط للزركشي (10/6 - 11).
انظر ما سبق (34 - 35، 36 - 37).
انظر ما سبق (39 - 75).

استقرء هنا ليس استقرءاً عقلياً قطعياً، وإنما هو النوع الثاني من الاستقرء، وهو الاستقرء الناقص. وانظر
البحر المحيط للزركشي (10/6 - 11).
انظر ما سبق (34 - 35، 36 - 37).
انظر ما سبق (39 - 75).

استقرء هنا ليس استقرءاً عقلياً قطعياً، وإنما هو النوع الثاني من الاستقرء، وهو الاستقرء الناقص. وانظر
البحر المحيط للزركشي (10/6 - 11).
انظر ما سبق (34 - 35، 36 - 37).
انظر ما سبق (39 - 75).

استقرء هنا ليس استقرءاً عقلياً قطعياً، وإنما هو النوع الثاني من الاستقرء، وهو الاستقرء الناقص. وانظر
البحر المحيط للزركشي (10/6 - 11).
انظر ما سبق (34 - 35، 36 - 37).
انظر ما سبق (39 - 75).

استقرء هنا ليس استقرءاً عقلياً قطعياً، وإنما هو النوع الثاني من الاستقرء، وهو الاستقرء الناقص. وانظر
البحر المحيط للزركشي (10/6 - 11).
انظر ما سبق (34 - 35، 36 - 37).
انظر ما سبق (39 - 75).

¹ حيث إن الاستقرء هنا ليس استقرءاً عقلياً قطعياً، وإنما هو النوع الثاني من الاستقرء، وهو الاستقرء الناقص. وانظر
البحر المحيط للزركشي (10/6 - 11).
² انظر ما سبق (34 - 35، 36 - 37).
³ انظر ما سبق (39 - 75).

!..... ..
!..... ..
..... !!!.....
..... !!.....
!!.....
!..... :..... :.....
...... :.....
..... :.....
.....
..... .
..... (.....)
..... (.....)
..... :.....
!!.....
..... =.....
.....
.....
..... :.....
..... -
..... -
..... -
..... -

මෙහිදී $\frac{1}{x}$ හි ධන බලයක් ඇති බැවින් x හි බලය -1 ක් ලෙස ගනිමු. $\frac{1}{x} = x^{-1}$

එවිට $\frac{1}{x} = x^{-1}$ බවට පත්වේ. $\frac{d}{dx} x^{-1} = -1 x^{-2} = -\frac{1}{x^2}$

එනම් $\frac{d}{dx} \frac{1}{x} = -\frac{1}{x^2}$ බවට පත්වේ.

මෙහිදී $\frac{1}{x^2}$ හි ධන බලයක් ඇති බැවින් x හි බලය -2 ක් ලෙස ගනිමු. $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$

එවිට $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$ බවට පත්වේ. $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2 x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$

එනම් $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ බවට පත්වේ.

!!! මෙහිදී $\frac{1}{x^3}$ හි ධන බලයක් ඇති බැවින් x හි බලය -3 ක් ලෙස ගනිමු. $\frac{1}{x^3} = x^{-3}$

එවිට $\frac{1}{x^3} = x^{-3}$ බවට පත්වේ. $\frac{d}{dx} x^{-3} = -3 x^{-4} = -\frac{3}{x^4}$

එනම් $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^3} = -\frac{3}{x^4}$ බවට පත්වේ.

!!! මෙහිදී $\frac{1}{x^4}$ හි ධන බලයක් ඇති බැවින් x හි බලය -4 ක් ලෙස ගනිමු. $\frac{1}{x^4} = x^{-4}$

එවිට $\frac{1}{x^4} = x^{-4}$ බවට පත්වේ. $\frac{d}{dx} x^{-4} = -4 x^{-5} = -\frac{4}{x^5}$

එනම් $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^4} = -\frac{4}{x^5}$ බවට පත්වේ.

!!! මෙහිදී $\frac{1}{x^5}$ හි ධන බලයක් ඇති බැවින් x හි බලය -5 ක් ලෙස ගනිමු. $\frac{1}{x^5} = x^{-5}$

එවිට $\frac{1}{x^5} = x^{-5}$ බවට පත්වේ. $\frac{d}{dx} x^{-5} = -5 x^{-6} = -\frac{5}{x^6}$

එනම් $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^5} = -\frac{5}{x^6}$ බවට පත්වේ.

මෙහිදී $\frac{1}{x^6}$ හි ධන බලයක් ඇති බැවින් x හි බලය -6 ක් ලෙස ගනිමු. $\frac{1}{x^6} = x^{-6}$

උදාහරණ

1. $\frac{d}{dx} x^{-2}$ සොයන්න.

2. $\frac{d}{dx} x^{-3}$ සොයන්න.

3. $\frac{d}{dx} x^{-4}$ සොයන්න.

□□□□□□□□ □□□□

00000000
 :00000000 00000000
 00000000 0000 00000000 00000000 00000000
 00000 0000 00000000
 0000000000 00000000 0000 0000 00000000
 :00000000 0000 00000000 00000000 00000000 00000000 00000000 :00000000 00000000
 (00000000 0000000000 000000000000 000000000000)

:000000000000 0000
 00000000 00000 0000 00 00000000 00 0000000000 00000000 000000 0000 00 -
 00000000 00000 00000 00000 0000000000 0000 0000 -
 00 00000000 00000 00 00000000 00 00 :0000000000 00000000 0000 00000000 00 -
 00000000 00000000 00 00000000 00 000000 0000000000 000000
 0000000 0000 0000000 00000000 00000000 :0000000000 00000000 0000 00000000 00 -
 000000000000 00000000 00 00 000000000000
 0000000000 00000000 00000 00000000 0000 00000000 00 -
 0000 0000000000 00000000 00000 0000000000 :0000000000 0000000000
 0000000000 00 00000000 0000000000
 00000000 0000 0000 0000 :00000000 00000000
 00000 00000000 00000 00000 0000000000 :0000000000 00000000
 000000 00000 00000 00000 00000000 00000 0000 :0000000000 00000000
 00000000 00 00000 00000000 00000 00000 0000 00000000 00000000 :0000000000 00000000
 0000000 0000 00 0000000000 00000
 00000 0000 00000000 0000 000000 0000 00000 000000000000 00 00 :0000000000 00000000
 00000000 =00000 0000000000 00000000 0000000000 00000 00 00000000 0000 00000

00

0000 000 00000000 000000 000000 0000 00 000000 00 :0000000 0000000

:00000

0000000000 0000000 0000 -0

000000000000 00000000 -0

00000000 00000 0000 -0

000000000 -0

000000000 0000 -0

0000 0000 -0

00000 000000 0000 0000 0000 00 00000000 00000 0000 000 00 :00000000 00000000

00000000 0000 000000000000 0000000000 0000 00000 0000 00000 :00000000 00000000

0000000

000000 000000000 00 0000000 0000 000 0000 00000000 00000000 :00000000 00000000

:000000000

000000000 00000000 -0

000000000 00000000 -0

0000000000 00000000 -0

0000000000 0000000 0000 -0

00000 000000000 000000 :00000000 00000000

0000000000000 0000000 000 0000000000 00000000 00000000 :0000 00000000 00000000

00000000000 0000000000000000

0000 0000000 000000 000 000000000000 0000000000 00000000 :0000 00000000 00000000

:000000000000 000000000 000 00000 000000000 :0000 00000000 00000000

0000000000 000 0000 -0

	<p> 0000 00 0000 -0 0000 00 0000 -0 0000000 0000 000 -0 0000000 0000 000 -0 0000000 0000000 -0 000000 000 -0 0000 000 -0 0000000000 -0 000 000000 000000 000000 000 0000000 000000 00 :000 0000000 0000000 0000000000 000000000 000 0000 00000000 000000 0000000 00000 000 000000 (00000 00000 000 00) 000000 000000000 000 00000000 0000000 000000 :000 0000000 0000000 000000 000 00000 00000 00000 00000 00000 :000000000 000000000 000 00000 00000 00000 00000 00000 00000 :000000000 000000000 000000 000 00000000 0000000 000 000000-0000 :000000000 000000000 00000000 0000 000 00000 :000000000 000000000 0000000000 000000000 00000 000000000000 000000 </p>
--	--